

المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الأمر 04/20

Remote Criminal Trial and Fair Trial Guarantees Mortgages in Light Of Order 04/20

عثامنة كوسر*

جامعة عباس لغرور- خنشلة -

koussarathamnia@yahoo.com

تاريخ القبول: 2022/10/03

تاريخ المراجعة: 2022/10/02

تاريخ الإيداع: 2022/05/14

ملخص:

لقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى تعطيل المحاكمات الجزائية الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تفعيل آلية التقاضي عن بعد، وذلك حماية للأمن القضائي للأشخاص من خلال توفير محاكمة عادلة في أجل معقول، ومن جهة أخرى تعزيزاً للأمن الصحي للسجناء وكل المتدخلين القضائيين، وهذا كله في إطار من الشرعية الإجرائية، إلا أن هذا التحول من الطابع التقليدي للمحاكمة الجزائية إلى المحاكمة عن بعد أثار جدلاً كبيراً من حيث مدى توافره على ضمانات المحاكمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني؛ المحاكمة العادلة؛ حقوق الدفاع؛ مبدأ العلنية؛ جائحة كورونا.

Abstract:

The spread of the new Corona virus has led to the disruption of criminal trials, which prompted Algeria to activate the remote litigation mechanism, in order to protect the judicial security of people by providing a fair trial within a reasonable time, and on the other hand, to enhance the health security of prisoners and all judicial interventions, and all this in A framework of procedural legality. However, this shift from the traditional nature of criminal trial to remote trial has sparked great controversy in terms of the availability of fair trial guarantees.

Keywords: Electronic litigation; fair trial; rights of defence principle of publicity; Corona pandemic.

مقدمة:

لقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى زعزعة أمن الدول وتهديد معظم قطاعاتها الحيوية بالشلل التام، الأمر الذي دفع بها إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استباقية تحول دون تفاقم الوضع. والجزائر كانت من الدول السبّاقة إلى اتخاذ تدابير الحجر الصحي وإجراءات التباعد الاجتماعي، لتجد نفسها أمام ضرورة تفعيل آلية الرقمنة من أجل استمرارية بعض القطاعات ولوعن بعد ومن بينها قطاع العدالة وتحديدًا الجزائي منه، وذلك حماية للأمن القضائي للأشخاص من خلال توفير محاكمة عادلة في أجل معقول ومن جهة أخرى تعزيزًا للأمن الصحي للسجناء وكل المتدخلين القضائيين، باعتبار أن الحق في الحياة يعتبر من أبرز الحقوق التي تلازم كل إنسان. وهذا كله في إطار من الشرعية الإجرائية، تجسدت من خلال القانون 03-15 المتضمن عصرنة قطاع العدالة، الذي تضمن تقنية الحضور الإلكتروني والمحاكمة عن طريق استخدام تقنية المحادثة المرئية باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إلا أنه أمام عدم كفاية نصوصه في ظل جائحة كورونا جاء الأمر 20-04 كإطار قانوني شامل لأهم أبعاد المحاكمة الجزائية عن بعد.

وقد رافق هذا التحول من الطابع التقليدي للمحاكمة الجزائية إلى المحاكمة الجزائية عن بعد جدلاً كبيراً في الأوساط الحقوقية من حيث جودة الجوانب التقنية وكذا توافر ضمانات المحاكمة العادلة باعتبارها مقياس أصيل في بناء دولة الحق والقانون، ومؤشر على مدى احترام الدولة لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً في الكثير من المواثيق الدولية.

وبناء على ذلك، نبحت في هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار المحاكمة الجزائية عن بعد صورة للمحاكمة العادلة في ظل الأمر 04-20؟

وترتيباً على ذلك ارتأينا البحث وفق الخطة التالية :

1- رؤية المشرع للمحاكمة الجزائية عن بعد

1.1- مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد

1.2- نطاق تطبيق المحاكمة عن بعد

2- المحاكمة الجزائية عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة

2.1- مبدأ العلنية والمحاكمة عن بعد

2.2- حقوق الدفاع والمحاكمة عن بعد

1- رؤية المشرع للمحاكمة الجزائية عن بعد

تتطلب رؤية المشرع للمحاكمة الجزائية عن بعد تحديد كل من المفهوم والنطاق للإحاطة بالإطار العام لهذه الدراسة.

1.1- مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد

لم يحدد المشرع الجزائري مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون 03/15 وفي الأمر 04/20، وسنحاول من خلال عرض المفهوم اللغوي والاصطلاحي وكذا الذي جاءت به بعض التشريعات المقارنة الإحاطة بمدلوله.

1.1.1- المفهوم اللغوي

إن البحث في مدلول تقنية المحادثة المرئية عن بعد يستوجب علينا التعرض لهذا المصطلح بالرجوع للغته الأصلية المستحدث فيها وهما اللغتان الإنجليزية والفرنسية «vidéoconférence»، حيث أن هذا الأخير يتركب من مصطلحين أولهما هو «vidéo» وتعني باللغة العربية كل جهاز يقوم بنقل الصورة والصوت بواسطة موجات الاتصال المختلفة، ثانيهما هو مصطلح «conférence» وتعني تجمع عدد من الأفراد لإجراء مناقشة، حوار، مؤتمر محدد ومعين.⁽¹⁾ أما مدلولها الاصطلاحي فهو وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال والمحادثة المرئية والمسموعة يستخدمها مجموعة من الأفراد فيما بينهم،⁽²⁾ من خلال كل تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية.⁽³⁾

2.1.1- المفهوم الاصطلاحي

- المفهوم الفقهي

هناك من يعرفها بأنها وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال والمحادثة المرئية والمسموعة يستخدمها مجموعة من الأفراد فيما بينهم،⁽⁴⁾ من خلال كل تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية.⁽⁵⁾ وعرفها جانب آخر من الفقه بأنها استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التقاضي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفسير التقاضي، وأن هذه الاستفادة قد تكون جزئية، وهو ما يطلق عليه التقاضي بوسائل إلكترونية أو المحكمة الافتراضية بوسائل إلكترونية وهي تعني الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت.⁽⁶⁾

- 1 أمير بوساحية وفاء شناتلية، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر رقم 04/20 بين المواثمة المحلية لجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، السنة 2021، الصفحة 870.
- 2 فاروق الهاني، المحاكمة عن بعد على ضوء المرسوم عدد 12 سنة 2020 المؤرخ في 27 أبريل 2020 www.ar.leaders.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/20
- 3 عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية. مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10، عدد 03، 2018، ص60.
- 4 فاروق الهاني، مرجع سابق
- 5 عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية. مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10، عدد 03، 2018، ص60.
- 6 ترجمان نسيمه ومداح ماجي علي، ألية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر. المجلد الخامس، العدد الثاني. السنة جوان 2019، ص123.

وفي تعريف آخر هي الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام لوسائل إلكترونية مساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية.⁽¹⁾

- المفهوم القانوني

بالرجوع إلى المرجعيات الدولية نجدها لم تشر إلى مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد، إلا أن المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نجدها أقرت قواعد أساسية تتعلق بالخصوصية والعدالة حيث نصت على أنه يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.⁽²⁾

أما في التشريعات المقارنة فنجد القليل منها أشار إلى مفهوم المحاكمة الجزائية عن بعد، ومنها التشريع الإماراتي الذي عرفها في قانون استخدام تقنية الاتصال عن بعد "بأنها محادثة مسموعة ومرئية بين طرفين أو أكثر بالتواصل المباشر مع بعضهم البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة، لتحقيق الحضور عن بعد، بينما تعرف الإجراءات عن بعد في ذات المادة بأنها الإجراءات الجزائية في استقصاء الجرائم وجمع الأدلة أو التحقيق أو المحاكمة التي تتم عبر استخدام تقنية الاتصال عن بعد".⁽³⁾

ونتيجة لما سبق، فإن المحاكمة الجزائية عن بعد هي وسيلة احتياطية تتم وفقاً للمتطلبات القانونية، يمكن اللجوء إليها من السلطة القضائية المختصة أو بطلب من أحد الأطراف أو دفاعهم أو الشهود أو الخبراء، حيث تتم على أساس تقني متطور للتقاضي عبر تجهيز قاعات المحاكم بشاشات تلفزيون وكاميرات ذات جودة عالية، تربط الاتصال المباشر بقاعات المؤسسات العقابية من أجل انطلاق المحاكمة دون حاجة لإحضار المتهم.

2.1- نطاق المحاكمة الجزائية عن بعد

لقد نظم المشرع الجزائري أحكام استخدام المحادثة المرئية عن بعد في القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة استجابة لتوصيات إصلاح العدالة لسنة 1999، وكذا امتداداً لمصادقة الجزائر بتحفظ من خلال المرسوم 02-55 الصادر سنة 2002 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر سنة 2000 والتي نصت على إمكانية استعمال هذه التقنية في مجال مكافحة الجريمة دعماً للتعاون الدولي.

1 المرجع نفسه، ص 123.

2 حنان المنيعي، تقنية المحاكمة عن بعد: أية ضمانات لمبادئ المحاكمة العادلة www.revualmanara.com

اطلع عليه بتاريخ 2021/11/08

3 سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، جامعة الشارقة، 2019-2020، ص 8.

اطلع عليه بتاريخ 2021/12/21 www.jlr.journals.ekb.edu

كما قام بتوسيع استعمالها مؤخرا تحت إكراهات جائحة كورونا بسبب عدم اكتمال البنيان القانوني لهذه الآلية في ظل القانون السابق، وذلك بموجب الأمر 04-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية تحت عنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" تضمن ثلاثة أبواب، الباب الأول خاص بأحكام عامة، أما الباب الثاني فجاء تحت عنوان استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي "أما الباب الثاني خصص لـ"استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة"، وبهذا يكون المشرع الجزائري قد أسبغ الشرعية الإجرائية على هذه الآلية الجديدة على غرار باقي التشريعات المقارنة.

ومن خلال استقرائنا لنصوص تلك المواد نجد أن نطاق تطبيق هذه الآلية يمكن تلمسه من أوجه عدة، فقد ضيق المشرع الجزائري من نطاق اللجوء إلى المحاكمة عن بعد، وجعلها محصورة في أسباب ثلاث جاءت في نص المادة 441 مكرر "يمكن للجهات القضائية، لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الأجل المعقولة...".

وهو ما يوحي في الظاهر على تصنيفها في خانة الاستثناء الذي يعزز الأصل العام القائم في المحاكمة العادية،، إلا أن الملاحظ عليها أنها جاءت بألفاظ العموم لا التخصيص مما يؤشر إلى أن المشرع أراد لها نطاق متسعا حتى يستطيع القاضي تطويع النص بما يواكب ما يمكن أن يستجد من أسباب تندرج تحت تلك الحالات.

وفي ذات السياق، نرى أن التقنية في حد ذاتها جاء مفهومها قاصرا على صورة جزئية وهي استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات، أي محكمة عبر وسائط إلكترونية تحافظ فيها على جلسات المحاكمات في قاعات المحاكم بالطرق التقليدية إلا أن الاتصال مع أحد المعنيتين بالدعوى يكون مرثيا وليس بحضوره الشخصي في حال طلبت الجهة المختصة ذلك، كما أنها لا تتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات غير محمية، بل يتم عبر شبكة اتصال خاصة تم استحداثها في قطاع العدالة تسمى الشبكة القطاعية لوزارة العدل وتضمن الاتصال الإلكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الإنترنت.⁽¹⁾

إذن فالمشرع لم يأخذ بالصورة الكلية أي المحكمة الإلكترونية التي تتضمن تعديلا جذريا في أساليب المحاكمات يجعل مراحل التقاضي اعتبارا من القيد وحتى التنفيذ إلكترونيا دون أن يضطر القاضي لعقد الجلسة في قاعة محكمته، ولعل السبب راجع إلى الرغبة في التدرج في الأخذ بهذه التقنية لحين استكمال منظومتها التقنية والبشرية التي تحتاج إلى موارد مادية معتبرة.

أما من حيث مكنة الحق في إعمالها، فقد جعلها المشرع جوازيه لكل للجهات القضائية المتمثلة في التحقيق القضائي الابتدائي بدرجتيه قاضي التحقيق وغرفة الاتهام، وكذا كل الأطراف من خلال منحهم الحق في طلب اللجوء إليها سواء في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء مواجهة بين الأشخاص، وطبق نفس الأمر بالنسبة لكل من الشهود والخبراء والمترجمين المواد 441 مكرر 1 و 441 مكرر 2 و 441 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية.

1 تومي يحي، المثلث عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المجلد 7، العدد2، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص259.

أما من حيث الاختصاص النوعي فقد جاء شاملا لكل أنواع الجرائم سواء كانت جنائيات أو جنح أو مخالفات، إلا أنه بالرجوع إلى المذكرة الصادرة من وزارة العدل بتاريخ 16 ماي 2020 رقم 001/و.ع.ح.أ نجدها قد جعلته نافذا فقط في جنح الموقوفين دون غيرهم.

ولربما يعود ذلك إلى ضرورة سرعة الفصل في قضايا الموقوفين دون أن نهمل عامل الإمكانات اللوجستية التي ترافق نجاعة هذه الآلية.

2- المحاكمة الجزائية عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة

رغم أن المشرع الجزائري نص في المادة 441 مكرر على ضرورة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون أثناء المحاكمة الجزائية عن بعد، إلا أن مدى تجسيدها على أرض الواقع أثار الكثير من النقاش في الأوساط الحقوقية والقضائية تتناوله من خلال ما يلي:

1.2- مبدأ العلنية والمحاكمة عن بعد

مادامت الأحكام الجزائية، تصدر باسم الشعب الجزائري، فإن ضمانات العلنية مكفولة في القانون الجزائري، فلكل جزائري الحق في حضور جلسات المحاكمة سواء كان معنيا بها أم لا،⁽¹⁾ ذلك لأن لها قيمة أساسية تسمح بضمان حياد الذين أناط بهم القانون مهمة القضاء في الدعوى، وتكفل له وللصحافة وسيلة التحقق من ضمانات المحاكمة التي بدونها تفقد طابعها القانوني.⁽²⁾

وقد نص التعديل الدستوري لسنة 2020 في مادته نص على أن "تعلى الأحكام وينطق بها في جلسات علنية".

إلا أنه وبعد اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد، يرى البعض أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بأهم مبادئ المحاكمة وهو مبدأ العلنية فهي نظرا لاعتمادها في أغلب الوقت على دوائر مغلقة بين مكان الاحتجاز وقاعة المحكمة حيث لا تسمح بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم، فإن ذلك يمثل مخالفة صريحة لمبدأ علنية الجلسات، كما أنه يخلف الشك والشبهات التي تسيئ إلى مصداقية القضاء.

كما أنه بالرجوع إلى المادة 285 نجد أنها تنص على أن "جلسات المحكمة علنية، ما لم يكن في علنيتهما مساس بالنظام العام أو الآداب العامة، وفي هذه الحالة تصدر المحكمة حكما علنيا بعقد جلسة سرية، غير أن للرئيس أن يحظر على القصر دخول قاعة الجلسة، وإذا تقرر سرية الجلسة تعين صدور الحكم في الموضوع في جلسة علنية..."، وباستقراءنا لهذا النص نجد أن الحالات الاستثنائية التي تجرى فيها المحاكمة سرية تتعلق فقط بالنظام العام والآداب العامة ولم تشر إلى مقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو احترام مبدأ الأجل المعقولة التي جاءت بها المادة 441 مكرر من الأمر 04-20، وهو ما يجعل الإحالة من هذه المادة إلى قانون الإجراءات الجزائية في موضوع الحقوق و ضمانات المحاكمة العادلة شكلي ومرتل لم يراع فيه المشرع خصوصية هذا

1 محمد بن مشيرح، حقوق الدفاع في مرحلة المحاكمة بين المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 2، جوان 2015، ص 60.

2 أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، القاهرة، دار الشروق، 2000، ص 753.

الإجراء المستحدث، كما أنه انتقاص من مبدأ الشرعية الإجرائية الذي مفاده أنه لا إجراء إلا بناء على نص قانوني، وعليه فمخالفة العلنية في المحاكمة الجزائية عن بعد غير مؤسس قانوناً.

وفي هذا الصدد يتعين على الدفاع التماس تسجيل الإشهاد بعدم علنية الجلسة وبطلان المحاكمة والحكم الصادر بشأنها.⁽¹⁾

إذن ومع حالة الطوارئ الصحية التي يعيشها العالم، والتي دفعت غالبية الدول إلى اللجوء إلى هذا النموذج الاستثنائي من المحاكمات، لجأت العديد من الدول إلى توفير الإمكانيات الفنية والتقنية التي من شأنها إتاحة منصات بث مرئي أو صوتي للجلسات أو على الأقل تقدير إتاحة تلك الخاصية لعدد قليل من الأفراد من ممثلي وسائل الإعلام وأصحاب المصلحة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفتح نافذة للجمهور لمتابعة وقائع المحاكمات، بما يضمن نزاهة وسلامة إجراءاتها.⁽²⁾

وهو ما بدأت بعض المحاكم بالولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقه عبر منصات الإنترنت المفتوحة للكافة مثل يوتيوب أو باستخدام شاشات العرض الضخمة المثبتة في قاعات المحكمة والمتاحة للجمهور مثل محاكمة الضابط المتهم بقتل المواطن جورج فوليد.⁽³⁾

وفي المملكة المتحدة، بدأت المحاكم في نشر العديد من الإرشادات القانونية والتقنية لكيفية بث تلك الجلسات بطريقة تضمن وصولها لأكثر عدد من المواطنين والصحفيين، وذلك كله مع الاحتفاظ بالحق في منع البث أو حظر النشر في بعض القضايا التي تحددها، أو السماح لعدد قليل من الحضور. وفي جميع الأحوال يحق لوسائل الإعلام الاستماع والحضور في جميع إجراءات المحكمة العلنية بما في ذلك التي تخضع لقيود البث أو النشر.⁽⁴⁾

2.2- حقوق الدفاع والمحاكمة عن بعد

تعتبر حقوق الدفاع من الحقوق الطبيعية للصيقة بالشخصية الإنسانية وهي من أهم ركائز المحاكمة العادلة، فقد كفلتها كل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وهي بالجمع لأنها محصلة لحقوق كثيرة تتضمن حقوق فرعية مكرسة كالحق في الاستعانة بمحام ومبدأ الحضورية والشفوية ومبدأ تكافؤ الفرص، لذلك اعتبرت مرتبطاً بالفرس فيما يعرفه قانون المحاكمة عن بعد من مناقشات في الأوساط الحقوقية.

1.2.2- الحق في الاستعانة بمحام

مما لا شك فيه أن حرمان المتهم من الحضور المادي بجلسة محاكمة علنية يعني حرمانه من مضامين المساندة الفعلية والفعالة للمحامي لاضطرار هذا الأخير إلى الاختيار بين الحضور إلى جانبه بالسجن أو الحضور بالجلسة، وفي كلتا الحالتين ستكون استفادة المعني بالأمر من مساندة المحامي مختزلة، وحتى لو تدارك ذلك بتنصيب محامين اثنين أو أكثر سيكون مكلفاً وماساً بحق الولوج إلى العدالة بدون ضرر. كل ذلك إذن يشكل ضرباً خطيراً لحقوق الدفاع يجعل

1 محمد شهبون، المحاكمة عن بعد بين القبول والرفض www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/04

2 خالد علي، التقاضي عن بعد وضمائمات المحاكمة العادلة قراءة للتجربة المصرية في ضوء المعايير الدولية والتجارب المقارنة، ص 9، www.masr.masr360.net اطلع عليه بتاريخ 2021/10/11

3 الموقع نفسه، ص 10.

4 الموقع نفسه، ص 10.

الحكم مشوب بالبطالان تطبيقا للدستور ول مقتضيات قانون الإجراءات الجزائية.⁽¹⁾ ويوجب القانون على المحكمة التي تعترم إجراء تلك المحاكمة عن بعد أن تصدر قرارا معللا في ذلك المادة 441 مكرر من الأمر 04-20، ولم يشير المشرع الجزائري إلى ضرورة إعلام به المتهم في محبسه بوسيلة كتابية في أجل معين من تاريخ انعقادها كما فعل المشرع التونسي، ولا إلى تمكينه من التشاور مع موكله.

ويترك لمحامي المتهم خيارا في أن يرافع عن موكله بالمؤسسة العقابية حيث هو أو في مقر المحكمة، ويظهر هنا اشتراط الإجراءات الكتابية المعللة وتمكين المحامي من حق غير مقيد بأي شرط من الحضور مع موكله بالمؤسسة العقابية كضمانة هامة لنزاهة الإجراءات.

ومن القصور الذي يطال هذا المبدأ في ظل هذه المحاكمة عن بعد يتمثل في ذلك الذي يتعلق بتواصل المتهم مع محاميه، ففي مرات عديدة يرغب المتهم أثناء جلسة المحاكمة بأن يتواصل مع دفاعه عن مستجدات المرافعة، فيجد نفسه غير قادر نظرا لابتعاده عن جلسة الحكم.

كما أن تواجد المتهمين في أماكن احتجازهم أثناء الجلسة قد يثنيم عن الحديث عن أي انتهاكات أو مخالفات يتعرضون لها،⁽²⁾ وهذا فيه مساس جلي بهذا الحق الكوني والأساسي.

2.2.2- مبدأ الحضورية والشفوية

يقصد بمبدأ حضور المتهم للمحاكمة التواجد المادي أمام المحكمة للمواجهة والمناقشة والاطلاع مع باقي الأطراف على الأدلة في نفس الزمان والمكان وهو من التقاليد الراسخة في سير المحاكمات العادلة...

وقد أثار الحضور الافتراضي للمتهم بدلا من الحضور المادي جدلا قانونيا وفقهيا في الأوساط الحقوقية، فهناك من أيده تحت مبرر تجنب خطر تهديد حياة السجين أو باقي المتدخلين في المحاكمة، وباقي السجناء، وذلك لأن الحق في الحياة حق مقدس وأولى وأسبق من باقي الحقوق، أي أن الدولة تضمن حق الحياة بالقانون،⁽³⁾ وتتدخل السلطات العمومية لضمان هذا الحق وهو ما أكدته المادة 38 من الدستور المعدل 2020 حيث نصت على أن "الحق في الحياة لصيق بالإنسان، يحميه القانون..."

وكما أن قاعة السجن المتواجد بها المحبوس تعد امتدادا لقاعة المحكمة، فمادام المتهم يشاهد هيئة المحكمة ويتواصل معها خلال كل الإجراءات فان هذه المحاكمة تتوافر فيها المناقشة الحضورية والشفوية.

وقد نصت المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية⁽⁴⁾ على إمكانية التأسيس على فكرة الضرورة للتحويل عن بعض القيود الإجرائية بأن: "هناك رخصة دولية من القوانين الدولية تسمح للدول في حالة الطوارئ والتي تهدد حياة الإنسان وبعد إعلام منظمة الأمم المتحدة بعدم احترام بعض الحقوق التي سيحرم منها المتهمون في حالة الطوارئ، ومن أهمها الحق في محاكمة حضورية".

1 محمد قرطيط، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة، www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/02

2 خالد علي، المرجع السابق.

3 محمد شهبون، المرجع السابق.

4 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية www.unodc.org اطلع عليه بتاريخ 2021/12/04

وهناك في الطرف المقابل من يعتبر أن الحضورية عبر الصوت والصورة خرق لضمانات المحاكمة العادلة وآلية غير مكتملة، لأن هيئة المحكمة يصعب عليها أن تسير إجراءات استجواب واستفسار المتهم من مكان تواجهه بالمؤسسة العقابية بسبب عدم وجود إنترنت ذات سرعة عالية، وميكروفونات وساعات ذات جودة عالية، وهو ما تم اشتراطه من طرف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بحيث يجب أن تتوفر بعض المعايير في مجال التقاضي عن بعد كتوفير اللوازم الإلكترونية والسهر على أن تمر المحاكمة عن بعد بالسلاسة اللازمة ودون انقطاع في البث ثم أخيرا مراعاة حقوق الدفاع.⁽¹⁾

كما أنها تفوت على المتهم فرصة معاينة كل ما يجري بالجلسة من تفاعلات وردود أفعال في حينها، وهكذا يبقى تحت رحمة الكاميرا الثابتة عوض أن يكون حرا في التقاط ما يريده من مجريات وقائع الجلسة والتفاعل معها، بل يحدث أحيانا أن يسمع تدخل أو كلاما دون أن يتمكن من معرفة مصدره أو صاحبه، كما أنه سيجد صعوبة في طلب التدخل متى شاء لكون تناوله الكلمة يبقى مرهونا وبشكل مطلق بإرادة رئيس الجلسة.⁽²⁾

كما أن إمكانية إجراء المحاكمة عن بعد تتوقف على موافقة صريحة من المتهم ولكافة أطراف الدعوى الجزائية في استعمال هذه التقنية، وهو إجراء كذلك محل نقاش قانوني، من حيث أن وجود المتهم بالمؤسسة العقابية يعدم إرادته، فقد يوافق على التقنية عبثا دون أدنى معرفة بها وبحقوقه القانونية، ودون أن يكون له محام للتواصل معه بشأنها.⁽³⁾ وللحضورية أهمية ودور كبير في تكوين قناعة القاضي الجزائي في القضايا المعروضة أمامه، والتي نص عليها المشرع في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية بأن "...وللقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص، ولا يسوغ للقاضي أن يبني قراره إلا على الأدلة المقدمة له في معرض المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها حضوريا أمامه".

وفي هذا الإطار يصعب على القاضي تكوين اقتناعه والمتهم لازال بالسجن ويتواصل معه من قاعة المحكمة دون المعاينة المباشرة للمتهم لطريقة تفاعله مع استجواب الهيئة القضائية وأسئلة الدفاع والنيابة العامة، ومواجهته مباشرة بالشهود وما يصرح به كل شاهد بالجلسة، وعدم تمكن القاضي من قراءة تقاسيم وتعبيرات وجه المتهم وحركاته ونبرة صوته خلال مناقشة الملف، لأن الشاشة أو الصورة قد لا تعبر عن حقيقة تلك الحركات، وفي بعض الحالات قد نشاهد حركات الفم تتحرك دون صوت، وهو ما يعرقل تكوين قناعته.⁽⁴⁾

ومن الصعوبات التي قد تعرقل اقتناع القاضي عدم إمكانية عرض وسائل الاقتناع مباشرة على المتهم كالمسروقات والسلاح كمحجوزات حجزت لديه، وفي جرائم التزوير المادي يصعب عرض التوقيع المزور على المتهم قبل إجراء الخبرة، كما أنه يصعب على القاضي مواجهة المتهم بتوقيعه على محضر الضبطية القضائية إذا نازع المتهم في التوقيع لأنه يصعب عليه الاطلاع على محضر تصريحه وتوقيعه على المحضر.⁽⁵⁾

1 ونيل العياط، المحاكمة عن بعد وسؤال المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا بين متطلبات الواقع والفرغ التشريعي، ص6 www.revue.imist.ma

اطلع عليه بتاريخ 2021/12/15

2 محمد قرطيط، المرجع السابق.

3 ونيل العياط، المرجع السابق، ص6.

4 محمد شهبون، المرجع السابق.

5 المرجع نفسه.

وهناك من اعتبر هذا القصور ضرب لأحد أعمدة المنظومة الجنائية ألا وهو تحقيق الردع والزجر بالشكل الذي يتلاءم مع خطورة الجاني والجريمة على حد سواء.⁽¹⁾

3.2.2- مبدأ تكافؤ الفرص

تشكل المحاكمة عن بعد انتهاكا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يعد مستلزما هاما من مستلزمات حقوق الدفاع، إذ يكون أحد الأطراف وهو النيابة العامة حاضرا ماديا وله تقديم كل دفوعه ومرافعاته على المجتمع دون وجود عوائق تقنية،⁽²⁾ وبشكل مباشر ودون حواجز بينه وبين باقي الأطراف والمتدخلين وهيئة المحكمة، حيث يتتبع مجريات المحاكمة بشكل سليم ودقيق، ويتدخل متى شاء ويطلع بسهولة على كل ما يدلى به، شأنه في ذلك شأن الطرف المدني أن وجد، نجد بالمقابل المهتم القابع في الجهة الأخرى من السجن محروما من كل ما هو متوفر لخصمه من إمكانيات، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على ممارسته لحقوق دفاعه.⁽³⁾

ومن أوجه المساس بالمبدأ أيضا ، أن الجهود المتخذة لإعمال تجربة المحاكمات عن بعد لم تستحضر وضعية بعض الفئات وحقيهم في الولوج إلى العدالة وفي الانتصاف ومن بينهم الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية بصرية.⁽⁴⁾

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة، وذلك من خلال التطرق إلى تحديد مفهومها ونطاقها ضمن الأمر 04/09، وكذا واقع مبدأ العلنية وحقوق الدفاع وما يترتب عليها من ضمانات الحضورية والشفوية ومبدأ تكافؤ الفرص.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- المحاكمة العادلة تكون بتطبيق شروطها في المضمون بغض النظر عن شكلها هل هي عن بعد أم عن قرب، ذلك أن المحاكمة العادلة ليست لها علاقة بالوسيلة ولكن بتطبيق مبادئها، ومع ذلك تبقى المحاكمة عن بعد تجربة ضرورية تهرها تسريع إجراءات التقاضي وحالة الطوارئ الصحية ومقاربة الأمن الصحي في إطار حماية منظومة النظام العام، فالتقاضي عن بعد أصبح مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة أثناء وبعد جائحة كورونا.

2- أن المحاكمة الجزائية عن بعد في الجزائر تعتبر وسيلة احتياطية وهو ما يجعلها في خانة الاستثناء الذي يعزز الأصل العام القائم في المحاكمة العادلة، كما أنها تقتصر على صورة جزئية للمحاكمة عن بعد وهي محكمة عبر وسائط إلكترونية تتم في قاعات المحاكم.

3- رغم تأكيد الأمر 04-20 على ضرورة احترام متطلبات المحاكمة العادلة إلا أن واقع الأمر يخالف ذلك تماما بالنسبة لضمانة العلنية بسبب اعتماد نظام الجلسات المغلقة، وفي باقي الضمانات تجسيدها مختزل، حيث نجد في ضمانات حقوق الدفاع تخيير المحامي بين الحضور الى جانب موكله أو الحضور بالجلسة فيه مساس بالدور المعنوي

1 أيوب أبو نصر، واقع حال المحاكمة في ظل جائحة كورونا www.assabah.com اطلع عليه بتاريخ 2021/11/10

2 عبود عبد الغني وبضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 15.

3 محمد قرطيط، موقع سابق.

4 أمينة أبو عياش، تعدد تحديات وتأثيرات آلية المحاكمة عن بعد على التقاضي www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/20

والمادي للمحامي، ناهيك عن أن الحضورية عبر الصوت والصورة تعتبر آلية غير مكتملة عند استجواب ومناقشة المتهم خاصة مع ضعف التدابير التقنية.

ويمكن لهذه المحاكمات عن بعد أن تساهم في نجاعة العمل القضائي وجودته دون المساس بحقوق المتقاضين من خلال ما يلي:

1- تكييف هذه المبادئ ما طبيعة هذه الآلية الجديدة من خلال جملة من الخطوات، منها جعل خيار اللجوء لهذه الآلية بيد المتهم مادام أن هذه الضمانات قررت لمصلحته، وتمكينه من التشاور مع دفاعه بسرية، وكذلك إتاحة منصات بث مرئي للجلسات ولو لعدد قليل من الأفراد من ممثلي وسائل الإعلام وأصحاب المصلحة.

2- ضرورة النص الصريح على بطلان المحاكمة عن بعد في حالة ضعف الإنترنت نظرا لتأثيراتها السلبية على ضمانات المحاكمة العادلة.

3- توفير وسائل تقنية عالية الجودة والعمل على زيادة تدفق الإنترنت، وكذا عقد دورات تكوينية للقضاة ولكل المتدخلين في هذه الآلية للإلمام بمستلزماتها وأدواتها التقنية والقانونية.

قائمة المراجع:

الكتب

1- أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، القاهرة، دار الشروق، 2000.

المجلات

2- أمير بوساحية وفاء شناتلية، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر رقم 04/20 بين المواثيق المرئية لجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، السنة 2021.

3- ترجمان نسيم ومداح ماجي علي، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر. المجلد الخامس، العدد الثاني. السنة جوان 2019.

4- تومي يحي، المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائرية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المجلد 7، العدد 2، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

5- عبود عبد الغني وبضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

6- عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائرية. مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10، عدد 03، 2018.

7- محمد بن مشيرح، حقوق الدفاع في مرحلة المحاكمة بين المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 2، جوان 2015.

المواقع الإلكترونية

- 8- أمينة أبو عياش، تعدد تحديات وتأثيرات آلية المحاكمة عن بعد على التقاضي www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/20
- 9- أيوب أبو نصر، واقع حال المحاكمة في ظل جائحة كورونا www.assabah.com اطلع عليه بتاريخ 2021/11/10
- 10- حنان المنيعي، تقنية المحاكمة عن بعد: أية ضمانات لمبادئ المحاكمة العادلة www.revuealmanara.com اطلع عليه بتاريخ 2021/11/08
- 11- خالد علي، التقاضي عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة لقراءة للتجربة المصرية في ضوء المعايير الدولية والتجارب المقارنة، www.masr.masr360.net اطلع عليه بتاريخ 2021/10/11
- 12- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، جامعة الشارقة، 2020-2019، www.jlr.journals.ekb.eg اطلع عليه بتاريخ 2021/12/21
- 13- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية www.unodc.org اطلع عليه بتاريخ 2021/12/04
- 14- فاروق الهاني، المحاكمة عن بعد على ضوء المرسوم عدد 12 سنة 2020 المؤرخ في 27 أبريل 2020 www.ar.leaders.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/20
- 15- محمد شهبون، المحاكمة عن بعد بين القبول والرفض www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/04
- 16- محمد قرطيط، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة، www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2021/12/02
- 17- وثيل العياط، المحاكمة عن بعد وسؤال المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا بين متطلبات الواقع والفرغ التشريعي، www.revue.imist.ma 2021/12/15